حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٩١) ٢٠١٥/٠٥/١٠ م | www.al-badeel.org | Issue (191) 10/05/2015

سورية والإسلاميون: متاهة المعادلات الصعبة

حسام ميرو

يشير الواقع الراهن اليوم في سورية إلى غلبة الفصائل الإسلامية على المشهد المعارض للنظام، والغلبة التي نقول بها هي غلبة الكم والكيف في آن معاً، ففي الواقع الميداني لم يعد هناك شيء اسمه جيش حر، وهو مصطلح ما زالت تستخدمه وسائل الإعلام هرباً من تحديد هوية الفاعلين الأساسية، لمجموعة متنوعة من الأسباب، يدخل بعضها في باب عدم خدمة الطرف الآخر، والذي يمثله «النظام».

وإذا كان الحال كذلك على مستوى الكم، فإن الأمر لا يختلف كثيراً على مستوى الكيف، فقد بات الخطاب الإسلامي أكثر حضوراً، لا سيما بعد المعارك الميدانية الأخيرة في إدلب وجسر الشغور التي كشفت عن حالة انهيار غير مسبوقة في القوات النظامية.

منذ عام 2012 على أقل تقدير كان الخطاب الإسلامي داخل كيانات المعارضة يبرز حيناً ويقل حضوره حيناً على وقع المعارك الميدانية، وهو أمر مفهوم ضمن التبادلية بين السياسة والحرب من حيث استثمار كل منهما للآخر.

وسأسجل هنا ملاحظة رئيسية حول الخطاب الإسلامي السياسي من واقع الاحتكاك المباشر مع قادة إسلاميين من الصف الأول، وهي رفض ذلك الخطاب للديمقراطية جملة وتفصيلاً، وفي أفضل الأحوال كانت لدى البعض مجرد عملية تجرى لمرة واحدة يفوز بها الإسلاميون، ومن ثم يقرر الفائزون شكل الحكم حتى لو أتى مخالفاً للديمقراطية، على اعتبار أن الفائز حائز على الشرعية التي تمكنه من فرض إرادته السياسية على الآخرين.

بالطبع، يمثل هذا التصوّر حالة كاريكاتورية عن الديمقراطية، لكنه واقع الحال بالنسبة للقوى الإسلامية وقياداتها، وفي مسألة رفض الديمقراطية تحديداً فإن المسافة بين فصيل إسلامي وآخر تكاد تكون معدومة، وهنا لا نتحدث عن «داعش» و«النصرة»، وإنما عن مواقف قيادات إسلامية سياسية داخل الائتلاف الوطني نفسه، والذي يقرُّ دستوره الدولة المدنية الديمقراطية.

وإذا ما شرّحنا واقع الحال اليوم، فنحن في سورية أمام نظام لم يعد يمتلك أدنى مقومات النظام، وبين قوى مسلحة إسلامية، دون أن يوجد طرف ثالث مسلح يمثل البعد الوطني الخالص، وفي واقع كهذا يبدو أن مستقبل سورية هو أشبه بالمتاهة، فمن جهة كان يفترض (نظرياً) أن يكون التقهقر الأخير للنظام مقدمة لبناء سورية الديمقراطية والوطنية في آن معاً، لكن الواقع الحالي يقول بأن السقوط الأخير للنظام سيكون كاشفاً عن مدى عودة إنتاج الاستبداد، فلم يكن الحراك السوري يرمي إلى استبدال اللافتة الأيديولوجية للاستبداد من كونها لافتة قومية إلى لافتة إسلامية، وإنما فتح الباب أمام التعددية السياسية، ليكون ممكناً بناء قيم المواطنة في سياق وطني وقانوني في الوقت نفسه.

إن مجريات الحدث السوري تؤكد الدور الإقليمي النافذ في تنامي لون سياسي وعسكري محدد، وهو اللون الذي يمكن من خلاله استمرار المواجهة الإقليمية، وقد أدى ذلك إلى تحول النضال السوري من نضال وطني إلى جزء من صراع إقليمي، وهو ما استدعى بطبيعة الحال إضفاء الخطاب الإسلامي على القوى التي تقاتل النظام.

إن غلبة القوى الإسلامية في ظل غياب تسوية سياسية من شأنه في حال السقوط المفاجئ لرأس النظام أن يفتح سورية على حالة من الفوضى، والتي يمكن أن تستمر لسنوات وسنوات، ولن يكون الصراع بين القوى الإسلامية نفسها سوى أحد الصراعات التي ستشملها حالة الفوضى.

إن السعي الرئيس اليوم لما تبقى من قوى وطنية ينبغي أن يتمحور اليوم في الدفع نحو تسوية سياسية، بحيث يكون من الممكن إعادة مسألتي الوطنية والديمقراطية إلى واجهة المشهد السوري من جديد، وإلا فإننا سنكون أمام متاهة من المعادلات بات معروفاً أن نتائجها تتناقض تماماً مع ما طمح إليه السوريون في ثورتهم، والأسوأ أنها قد تصنع وقائع جديدة على مستوى الجغرافيا والتاريخ.

في محاولة لاسترداد الحزب وتفعيل حراكه الوطني

قيادة مؤقتة ل"الشعب" تنهي عقوداً من استئثار رياض الترك بقراراته

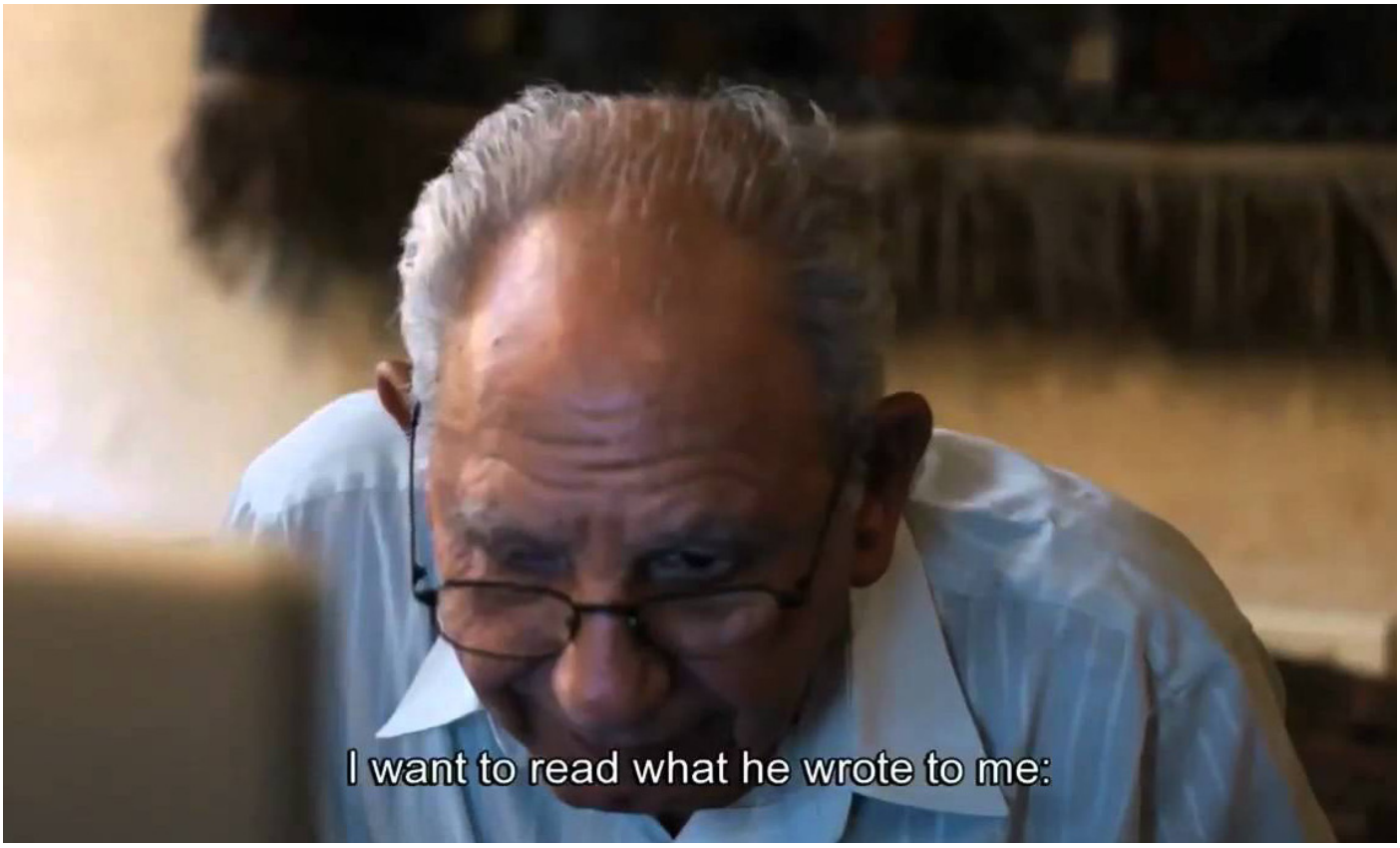

■ خاص "البديل":

تمخّض الحراك الداخلي في صفوف حزب الشعب الديمقراطي السوري عن إعلان هيئة قيادية مؤقتة للحزب، استبعدت من بين صفوفها رياض الترك، الشخصية السياسية البارزة، خصوصاً أن دور رياض الترك نفسه بات محط تساؤل في الآونة الأخيرة، وهو ما دفع بعض الأعضاء التاريخيين في الحزب إلى هذه الخطوة.

وأصدر حزب الشعب الديمقراطي بياناً إلى الرأي العام السوري، وقد حصلت «البديل» على نسخة منه، وتضمن البيان شرحاً للخطوة الجديدة، وفي مقدمتها عدم قدرة قيادة الحزب على تفعيل قدرات أعضاء الحزب، وهو ما أسهم في تهميشهم، مع أن مقررات المؤتمر السادس للحزب (عام 2005) كانت قد أقرت الكثير من الخطوات « لكنّ قيادة الحزب لم ترتق إلى طموحات المؤتمر، وعجزت عن تنفيذ مهامه حين فشلت في وضع وإقرار الخطط المطلوبة لتغيير بنيته ومساره بما يلائم برنامج التغيير الوطني الشامل ويستجيب له. فلا هي انفتحت على رأسمال الحزب من أعضائه المتروكين والمهمشين، ولا على النخب الديموقراطية التواقة لهذا التطلع، ولا على الشعب في حالته العطشى لتنظيم قواه وحراكه".

وذكر البيان في معرض توضيحه لإعلان القيادة المؤقتة الجديدة أن الحزب لم يتمكن من مواكبة المتغيرات التي عرفها الوضع السوري خلال الثورة " وحين جاءت الثورة الكبرى مفتاحاً لأبواب العمل والانطلاق، أغلقت قيادة الحزب أبوابها، وركنت النظام الداخلي على الرفّ، مدعية أنه لا يمكن السير فيه إلا من خلال فرض" حالة طوارئ "، لن تؤول في النتيجة سوى إلى مزيدٍ من الانعزال والشلل، ومن ثم إلى الفشل في القيام بوظيفة الحزب التي تتيحها وتسهلها له سمعته التاريخية المتميزة، وما يراه فيه شعبنا من إمكانيات كامنة. هذا لا يقلل، بالطبع، من أهمية مبادرات العديد من أعضاء الحزب هنا وهناك، عبر انخراطهم في الحراك في أكثر من مكان، وتقديمهم للتضحيات مراراً وتكراراً بشكل فردي استعصى على " قيادة الحزب " أن تستدرك الأمر وتحوله إلى نهج وعمل مؤسساتي!؟".

وقالت الهيئة المؤقتة في البيان إنها استندت في خطوتها إلى النظام الداخلي نفسه، ما يعني عدم خروجها عن الشرعية التنظيمية " بادرت كوادر الحزب وبعض قياداته، عملاً بالنظام الداخلي، إلى تشكيل هيئة قيادية مؤقتة، تتناول شؤون الحزب وعلاقاته الداخلية والخارجية، والتحضير لمؤتمره العام استناداً إلى النظام الداخلي، ومن خلال لجنة تحضيرية من أعضاء المؤتمر السادس تعمل على هذا الأمر. كما قامت بتوجيه رسالة إلى هيئات وعضوات وأعضاء الحزب تشرح فيه الأسباب المبررة والمشروعة للقيام بهذه الخطوة".

وفي ختام البيان دعت الهيئة القيادية كوادر الحزب إلى "إلى الإسهام في تجديد ثورة شعبنا واستعادة ألقها، فإننا سوف نعمل من أجل ذلك دون كلل.. ونمد أيدينا إلى الجميع".

وكان البيان الداخلي الذي وجهته القيادة المؤقتة للحزب قد أبدى لهجة قوية تجاه القيادة التاريخية للحزب، ونعت سلوكها بالغرور "إننا نخلص إلى أن إصرار قيادة الحزب على فرض النهج الذي تبنّته، وعلى الاستمرار في ممارساتها التي اتسمت بغرور لا مثيل له، هو شأن لا علاقة له بتوجهات حزبنا التي رسمها مؤتمره السادس، ولا بإعلان مبادئه، ولا بنظامه الداخلي.

هذه القيادة التي تستظلّ بقائدٍ تاريخي أساءت لسمعة الحزب ولتاريخه، وللآمال المعلّقة عليه".

ومن الواضح أن القيادة المؤقتة قد تجنبت ذكر اسم رياض الترك بشكل مباشر، وإن لم تخفِ هجومها عليه، لا سيما أنه الشخصية الأبرز في الحزب تاريخياً، وله تاريخ طويل في الاعتقال ومناهضة نظام الاستبداد، محاولة في ذلك عدم شخصنة الخطوة المتخذة.

وتم تشكيل الهيئة القيادية المؤقتة، بحسب البيان، من "كوادر حزبية مجرّبة من الداخل والخارج، أغلبها من أعضاء منتخبين في المؤتمر الوطني السادس للحزب (عدد من الرفاق القياديين من الداخل، 3 رفاق أعضاء لجنة مركزية: محمد حجي درويش، وفريد حداد، وعبدالله تركماني، ورفيقين عضوين في المؤتمر السادس: مازن عدي، وفؤاد إيليا، ورفيقين من منظمات الخارج: حسّان العاني، ومحمود الحمزة، إضافة إلى مستشارَين اثنين من كوادر الحزب ذوي الخبرة الواسعة".

وصرّحت القيادة المؤقتة ل "البديل" أن هذه الخطوة هي محاولة لاسترداد الحزب من استئثار القيادة بقرارات الحزب، وهي تمهد لانعقاد المؤتمر السابع، من أجل انفتاح الحزب ليكون حزباً ديمقراطياً اجتماعياً.

وقال د. عبد الله تركماني– عضو القيادة المؤقتة أن الحزب سيسعى إلى الانفتاح على جيل الشباب، وإلى بناء تحالفات جديدة تخدم الخط الوطني والديمقراطي في ظل الأوضاع المعقدة التي يشهدها الوطن.

هل تتخلى إيران عن الأسد؟

عصام عطا الله

لا شك أنّ الصراع في سورية لم يعد مقتصراً على ثورة شعب ضد نظام مستبد، إنما أخذ بُعداً إقليمياً ودولياً، وذلك نتيجة ارتهان النظام السوري لقوتين، إقليمية متمثلة بإيران، ودولية متمثلة في روسيا.

وقد تفوق البعد الإقليمي على الدولي، لأنّ إيران ذهبت بعيداً في دعم الأسد، ظناً منها بداية أنَّ الأسد سينجح في قمع الثورة كما نجحت حكومة الملالي بقمع الثورة الخضراء في إيران، مما يمكنها لاحقاً من السيطرة على المشرق العربي كاملاً والوصول إلى البحر المتوسط، ولا سيما بعد سيطرتها على العراق، ووجود حليف قوي «حزب الله» في لبنان، وبذلك ينجح حلمها بإعادة إمبراطورية فارس. وتأتي خطورة الدور الإيراني من لعب إيران على الانتماء الطائفي، مما أدخل المنطقة في صراعات طائفية لا يمكن التكهن بنتائجها، فضلاً عن نهايتها، ولعل ولادة تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) أبرز نتائج الدور الإيراني.

ولم تدرك إيران أثناء دعمها للأسد حقيقتين مهمتين؛ حقيقة أنَّ ما يحدث في سورية ثورة شعب لا حركة انقلابية لأحزاب أو قوات عسكرية، وحقيقة أنَّ التركيبة الديمغرافية في سورية مختلفة عن العراق، فالعلويون لا يشكلون أكثر من 8% من السكان، والشيعة لا يتجاوزون 2%، والخلافات بين العلويين والشيعة عقائدياً أكبر منها بين الشيعة والسنة.

ومع تجاهل إيران لهاتين الحقيقتين، ودخول الثورة السورية عامها الخامس تجد إيران نفسها الآن في مأزق كبير، إذ إنَّ دعمها اللامحدود للأسد عسكرياً واقتصادياً وسياسياً لم يُمكن الأسد من القضاء على الثورة السورية، بل تراجع الأسد على الأرض، وتآكلت المساحات التي يسيطر عليها، ولا سيما في الفترة الأخيرة حيث تكبد النظام خسائر فادحة على كافة الجبهات، ولا سيما في إدلب ودرعا، ووجدت إيران بعد كل هذا الدعم أنَّ الأسد لم يعد ضعيفاً بحيث تسيطر عليه وحسب، بل بات مشلولاً في غرفة الإنعاش ينتظر رصاصة الرحمة، وبالتالي أصبح الأسد عبئاً بعد أن كان حلماً.

وتأتي مرارة المأزق الإيراني من ذهابها بعيداً في دعم الأسد، مما يجعل خيار التخلي عنه مؤلم جداً، وله ارتدادات على الداخل الإيراني، إذ إنَّ تياراً داخل السلطة في إيران كان ضد الذهاب بعيداً في دعم الأسد، وقد رشف ذلك من خلال تصريحات مسؤولين كبار كتصريح رفسنجاني عند استخدام الأسد للكيماوي.

فالوضع السوري سيكون ورقة للتجاذبات والصراعات السياسية داخل البيت الإيراني، وربما يكون له ارتدادات على المستوى الشعبي، فالشعب الإيراني المخدوع بشعارات كبيرة شبيهة بتلك التي خدع بها نظام البعث الشعب السوري سيصدم بتخلي نظامه عنها بعد كل تلك الفواتير الضخمة، وسيكتشف أنَّ شعارات تصدير الثورة والعداء للشيطان الأكبر «أمريكا» مجرد شعارات لنهب وتبديد مقدرات وثروات البلاد. ولا سيما أنَّ ذلك يتزامن مع تيار قوي في إيران يطالب بالالتفات إلى الداخل الإيراني، والاهتمام بأحوال المواطنين المعيشية.

أمّا خيار الاستمرار في دعم الأسد فإنه أشدّ مرارة من التخلي عنه، لأنَّ ذلك يعني مزيداً من العزلة السياسيّة والاقتصادية، وربما يؤدي التمادي الإيراني لصدام عسكري، وما يحدث في اليمن مؤشر خطير لإيران يوحي لها بأنَّ دول الإقليم لن تسمح بالحلم الإمبراطوري الفارسي، ولا يقتصر الأمر على دول الخليج، فهناك تركيا وباكستان، فضلاً عن تزايد الانقسامات الطائفية والعرقية في المنطقة، مما يؤدي لتشظي إيران المتنوعة، وما يحدث في الأحواز ، وما تشهده مهاباد ذات الغالبية الكردية منذ عدة أيام من انتفاضة شعبية تعود بالذاكرة إلى أول دولة كردية في مهاباد في عام 1946 مؤشر على نار تحت الرماد في إيران.

ويدرك المتابعون للوضع لإيراني أنَّ النظام الإيراني المنهك اقتصادياً لا يستطيع تحمل تلك الفواتير، ولا سيما أنَّ المعادلة العسكرية على الأرض السورية لا تصب في مصلحة الأسد، فقوات الأسد تآكلت وتعبت، وخسائره أصبحت كبيرة، ولم تعد الميليشيات الطائفية الممولة إيرانياً قادة على سد النقص أو إحداث تغيير على الأرض؛ فتحولت سورية لثقب أسود يستنزف إيران دون أن تملك حولاً على تغيير المعادلة، ويضاف لذلك عدم التجانس بين القوات المحلية الداعمة للأسد من بقايا الجيش والشبيحة من جهة وبين الميليشيات الطائفية من جهة، وقد حدثت كثير من حالات الصدام التي وصلت حد الاقتتال في عدد من المواقع، فالضباط السوريون باتوا أكثر تذمراً من النفوذ الإيراني، ونظرة الاستعلاء الإيرانية. والميليشيات الطائفية تتهم قوات الأسد بالخيانة وتحملها مسؤولية الخسائر والهزائم.

كما أنَّ تصدع هرم النظام بشكل لافت ومريب يؤكد أنَّ النظام يلفظ أنفاسه الأخيرة، فقد كثرت في الآونة الأخيرة الاغتيالات والوفيات لقيادات أمنية رفيعة في ظروف غامضة.

فإيران لا تعاني من استنزافها فحسب بل من الاستنزاف الذي يعاني منه النظام، إذْ لم يعد النظام السوري يمتلك نَفَساً يمكنه المتابعة في الخيار العسكري، فلم يعد النظام قادراً على استعادة أي موقع يخسره، والتطورات العسكرية الأخيرة في القلمون والشمال السوري ستضع النقاط على الحروف.

التخلي عن الأسد لا يعني زوال الحلم الإمبراطوري الفارسي وحسب، بل ضياع المصالح الإيرانية – على الأقل بالمدى المنظور– في سورية، فأي سلطة حاكمة في سورية ستدير ظهرها لإيران، ولكل الدول التي اتخذت موقفاً سلبياً من الثورة السورية، فخيار التخلي عن الأسد صعب، ولا يشبه بأي شكل قرار إيران بالتخلي عن المالكي، فالموالون لإيران في العراق كثر جداً، ويكادون ينعدمون في سورية في حال التخلي عن الأسد.

ورغم ذلك تبقى السياسة الإيرانية براغماتية، ولن تراهن إلى ما لا نهاية على نظام لن يبقى، ولكنَّ السؤال الذي يقلق إيران كيف، وما الطريقة التي ستسلكها من أجل ذلك بحيث تحقق مكاسب، ولو بالحد الأدنى، وربما هذا ما دفع مقربين من السلطة في إيران لطرح نقل العاصمة من دمشق إلى طرطوس، فهم موقنون سقوط الأسد، ولكن لا بدَّ من استثمار السقوط.

ولعبت أمريكا عبر الأعوام المنصرمة دوراً كبيراً في تورط إيران في سورية، إذ أوحت أمريكا لإيران من خلال تخليها عن الثورة السورية أنَّ بقاء الأسد أمر ممكن، وأنها تستطيع الحفاظ على الأسد من خلال تقديم تنازلات بالملف النووي كما حدث بالملف الكيماوي، لكنَّ الأمور تغيرت على كافة الصعد، حتى أمريكا باتت مؤمنة أنَّ القضاء على الإرهاب لن يتمّ دون إزالة الأسد، وهذا ما يفسر التسريبات الصحفية الكثيرة عن مفاوضات سرية أمريكية إيرانية من أجل الخروج بحل سياسي في سورية.

عندما تُسمّى الطائفة باسمها

فيكتوريوس بيان شمس

أثار تصريح رئيس "تيار بناء الدولة" لؤي الحسين في 25 نيسان الماضي، بعد وصوله كما أعلن على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" إلى إسبانيا، حيث تقيم عائلته، أثار تصريحه الكثير من ردود الأفعال التي تراوحت بين السخرية والاستهزاء والحنق والغضب، إذ أن الرجل طالب بـ "مشاركة العلويين بشكل فاعل وحقيقي. مشاركتهم وليس إخضاعهم أو حتى تقديم ضمانة لهم". والمسألة على درجة عالية من الحساسية بالنسبة لشريحة واسعة من الشعب السوري، إذ أن إخفاء المشكلة الطائفية ما عاد يجدي نفعاً، خاصة وأن آثارها المباشرة أصبحت أكبر بكثير من أن تخفى، رغم محاولات العديد من المثقفين السوريين تلطيفها، أو تمويهها وتمييعها. لكنها مشكلة حقيقية ماثلة. وهي رغم الحاجة لمعالجتها، لا يمكن التكهن ما إذا كان بالمستطاع فعل هذا في اللحظات الأخيرة من عمر نظام يحتضر، وهو الذي اعتمد القمع في عملية إخضاع الشعب السوري لعقود طويلة، ليست الحرب الأخيرة، والتي بدأت في الأساس كثورة على تسلطه، سوى رد فعل طبيعي على كل ذلك. يسوّق بعض المثقفين حججاً وتبريرات مختلفة في محاولتهم تفسير انسياق الطائفة "العلوية" وراء النظام، تبدأ باستغلالهم، ولا تنتهي بأن النظام استعبدهم كما استعبد بقية الشعب السوري، مروراً بالاستشهاد بأن بعض أبناء هذه الطائفة التحقوا بالثورة منذ البداية فعلاً. تساق الدلائل "الأقلوية" دون نقاش أو تفسير، لتعطى معاني عامة تحتاج للتدقيق. فالتحاق أقلية من أبناء هذه الأقلية بالثورة، يعتبر دليلاً على عدم تورّطها كلها، وهو ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لهؤلاء. كما أن التحاق أقلية من الأكثرية بالنظام، والقتال في صفوف جيشه، يعتبر بالنسبة لهم، دليلاً لا يقبل الشك على لا طائفية النظام، أو الحرب التي يخوضها ضد الشعب. في المسألة مأزق أخلاقي بحاجة لتفكيكه، فالأقلية من أبناء الأقلية الموالية للنظام، لم يلتحقوا بالثورة، إلا لإيمانهم بضرورة إيجاد بديل وطني، لا يميز على أسس طائفية بين مواطن وآخر، ليس هنالك تفسير آخر لالتحاقهم. المشكلة من جانب آخر، أن هؤلاء، لا يمكنهم أن يبقوا صامتين أمام ردود فعل ثأرية قد تحصل ضد حاضنتهم الاجتماعية المتورّطة في الدفاع عن النظام، وهي مشكلة قد تستخدم لتفتيت البلاد، بحجة حماية الأقليات التي قد تتعرّض لردود فعل انتقامية، كما أنها ذات الحجة التي استخدمها النظام لقمع الشعب السوري. في جانب آخر من المأزق، يطرح السؤال التالي نفسه بإلحاح: ما السبيل لإيقاف مجزرة محتملة بالنسبة لهؤلاء؟. معلوم أن المجتمع السوري كله يدفع ثمن الفراغ السياسي الذي عمل النظام عليه طيلة عقود، فلا أحزاب وطنية تشكّل بدائل، أو تقدّم ضمانات. كان من الطبيعي والحال هذه، أن تكون أغلب القوى الفاعلة في الحرب، قوى دينية، تنظر للمسألة من منظار مماثل لرؤية النظام وحلفائه، أي من منظار طائفي. هذا ما أخاف لؤي الحسين، وهو ما دفعه للقول: "العلويون لا يجدون بالنصرة حليفاً بل عدواً، وهم محقون في ذلك". افترض لؤي الحسين أن "النصرة" هي من قد يقوم بردود أفعال طائفية، وهو، إذا ما افترض حسن النية، وقع دون أن يعلم أسير نفس النظرة الطائفية لباقي أطراف الصراع، سواء كان النظام الذي لعب ورقة الأقليات بشكل واضح، أو "النصرة" التي يتخوّف الحسين من ممارساتها، أو غيرها من القوى الإسلامية. إضافة إلى أن كلامه يستبطن الرغبة بوقوف الشعب السوري بوجه القوى الإسلامية التي تقاتل النظام، للدفاع عن "العلويين". وهي إذا ما استثني منها "داعش"، و"النصرة" اللذين استحضرهما الحسين، أغلبها قوى إسلامية قلّما تُهاجم من قبل الكثير من المثقفين، وهي ستقوم بردود أفعال طائفية في هذا الموضع من المشكلة كما يُعتقد. التباس آخر وقع به الحسين عندما اعتبر أن «على من يريد مشاركتهم في التغيير أن يشاركهم مخاوفهم المحقة، ويقول لهم إن النظام كاذب في حمايتهم، وأن يشاركهم بحماية أنفسهم وحماية سوريا من كل طغيان بديل للنظام». لعله قصد «إشراكهم»، وليس «مشاركتهم»، والفارق كبير بين المعنيين. لأن «مشاركتهم»، تعني أنّهم هم من بادروا للتغيير، وعلى الآخرين الالتحاق بهم، وهذا غير صحيح، فمن يقاتل منهم، يقاتل لمنع التغيير، وليس لإحداثه. لكن، إن كان هذا هو المنطق السائد، ألا يحق للأكثرية أن تطالب الأقلية مشاركتها مخاوفها؟ ولو كان ذلك من قبيل وقف الإبادة التي مازالت ترتكبها الأغلبية من هذه الأقلية بحق الأكثرية في كل لحظة بمساندة إقليمية – طائفية؟ إضافة لسؤال آخر يجب طرحه: من الذي يحمي من؟ النظام يحمي هذه الأقلية، أم أن هذه الأقلية هي من تحمي النظام بتماهيها معه؟ من التفسيرات التي تحاول مقاربة المشهد بشيء من «العلمية»، تلك التي تفترض أن الحرب طبقية، وأن النظام استخدم العلويين في محرقته، متناسين، أن النظام بسياساته الطبقية بأوجهها الاقتصادية والاجتماعية أنتج ما يمكن أن يصطلح عليه "الطائفة/ الطبقة"، والتي استحصلت على امتيازات، لا يمكن دحضها بالاستشهاد على سبيل المثال، بأن جزءاً منها يعاني الفقر والاضطهاد كغيره. في حين يتم من جهة أخرى استحضار النموذج البرجوازي الشامي، أو الحلبي للتدليل على ذلك. مع أن هؤلاء، إذا ما قورن وضعهم تحت حكم أجهزة المخابرات، بما قبله، أي قبل أربعة عقود، لظهر جلياً أنّ قسماً كبيراً منهم اضطروا لتهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج كي لا يبتلعها النظام عبر ضباطه وأجهزة مخابراته. ما فعله النظام في السنوات الماضية، تجاوز من حيث بشاعته أي إمكانية لنقاش هادئ، يمكّن المجتمع السوري من تخطي محنته بهدوء، كما حصل في تجارب أخرى مع اختلاف الظروف والشروط. إلى ذلك، فإن مقاربة هذه المسألة تبقى واحدة من أخطر المسائل المطروحة على الساحة السياسية السورية سياسياً وأخلاقياً واجتماعياً.

فخاخ على درب التغيير الديمقراطي في سوريا

باسل أبو حمدة*

لأن أخطاء اليوم بذرة كوارث الغد، ولأن سائر المبادرات المطروحة حول الشأن السوري تنطلق من اعتبارات طارئة على المشهد الوطني السوري، وتغيب جذر المشكلة المتعلق بالطبيعة الاستبدادية للنظام الحاكم هناك، وتجهز بذلك على إمكانيات الانتقال الديمقراطي، فإن المنظور العام لمستقبل سوريا يشي بتمادي مسلسل النكبات في المنطقة، من خلال استمرار فصول توظيفات الغرب وحلفائه الإقليميين لاستحقاقات التغيير، التي لا تشكل ظاهرة ثورات الربيع العربي إلا واحدة من محطاتها التاريخية الكثيرة المعاندة لطبيعة تطور وارتقاء الشعوب وتوقها إلى التحرير والتحرر، بينما تنجر القوى الوطنية الغيورة على إحداث ذلك التغيير الديمقراطي، الذي يعد خشبة الخلاص الحقيقية الوحيدة، إلى المربع الهدام، وتتحول إلى مجرد أداة من أدوات المشروع الغربي نفسه، صاحب اليد الطولى في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط المثقلة بالألغام والفخاخ، التي تتفجر ،بفعل فاعل، تباعا كلما لزم الأمر ذلك.

ولأن الحصاد من جنس الغرس دائما، فإن جل ما يختمر في تربة حقل الربيع السوري ،حتى اللحظة، لن يعدو كونه إعادة انتاج لمنظومة التحكم والسيطرة نفسها ولو بأدوات مغايرة، وقد تجلى ذلك من خلال سلسلة من الاختراقات الكبرى لجبهة القوى المعارضة للنظام السوري، التي ارتضت لنفسها سقوفا لا تتعدى سقف المشروع الغربي بمساره الصارم الممتد على كامل الخارطة الجيوسياسية للشرق الأوسط، بجذوره الضاربة في مخرجات الحرب العالمية الثانية، بحيث بات التعلق بعباءة أحفاد وأتباع مهندسي ذلك المشروع أمرا اعتياديا ولا غنى عنه في عيون الواهمين، إن لم نقل المتواطئين، الذين لم يروا في ثورة الشعب السوري ضد نظام يستمد شرعيته أصلا من المشروع عينه سوى قاعدة انطلاق وفرصة تاريخية لاقتناص مكاسب غريبة على الوطنية السورية وشقيقاتها العربيات، مكاسب تكتنفها نزعات فئوية ضيقة لن تلبث ،في حالة تحققها، أن تنفجر في أقرب محطة مستقبلية ضمن دائرة حلزونية تعيد إنتاج أدواتها في كل مرة يلوح فيها أفقا يتوسل الخروج من تلك الدوامة الفتاكة اللامتناهية.

صحيح أن التاريخ لا يكرر نفسه بالصورة ذاتها، إلا أن صورة الشرق الأوسط لم تتبدل طوال مئة عام، إلا إذا استبدلنا مفردة التقسيم في ذلك المشروع بمفردة التقاسم الوظيفي أو تقاسم النفوذ، التي باتت تشكل العنوان العريض لكل مجريات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي عموما، وفي الكتف الشمالي للأخير على وجه الخصوص، الواقع قبالة مناطق نفوذ أخرى، لا تقل مسألة إعادة توظيفها واجتراح أدواتها المناسبة لهذه المرحلة أهمية عن إعادة رسم خارطة أدوات السيطرة الغربية على بلاد العرب، لكن اللافت أن المنطلقات النظرية أو الذرائع التي قام عليها المشروع الغربي سابقا للسيطرة على المنطقة لم تختلف في جوهرها ولو تبدلت المسميات، فبينما رفعت الثورة العربية الكبرى شعار التخلص من الاستعمار العثماني تمهيدا لتحقيق القومية العربية ، ونسجت تحالفاتها مع الغرب على هذا الأساس، ها هي الثورة السورية تختطف من وطنيتها، وتوضع على سكة ضرورات الانعتاق من النفوذ الطائفي الإيراني، ويصار إلى موضعتها ضمن حالة من الصراع المذهبي الزائف، الذي لا يخفى على أحد أنه يشكل أساس تحرك العديد من القوى العربية النافذة، التي وجدت نفسها بين فكي فزاعة لا تسمن ولا تغني من جوع لحظة الحقيقة.

تلك الحقيقة تقول إن الطائفيات لا تولد امبراطوريات، وإن توسل الدين، أو المذهب الديني، لا يولد إلا نزعات طائفية، والأخطر من ذلك كله يكمن في أن هذه التوجهات المنحرفة عن مسارات التطور الطبيعي للشعوب والمجتمعات قادرة، في حالة طغيانها، على حرف تلك المسارات وتشويه حقيقتها البادية للعيان والمتمثلة في استحقاق التغيير السياسي لا أكثر ولا أقل، فكل تلك المنعرجات المذهبية الدينية والعرقية لا تشكل، في هذه الحالة، سوى أدوات اضافية يتكئ عليها المشروع الغربي، ويوظفها ويعيد توظيفها بلا كلل أو ملل، طالما لم تستنفد بعد قدرتها على التحريك والتحريض والاستقطاب باتجاهات مغايرة لذلك الاستحقاق الذي يبدو متواريا عن مشهد جملة من التحركات السياسية والعسكرية، التي تتجاوز دول المنطقة في إطارها الوطني السيادي، وتعمل على تظهير قوى فئوية عابرة للحدود الوطنية، باتت تدمغ المشهد كله برياتها السوداء والخضراء والصفراء.

آخر فصل من فصول قلب الحقائق والسعي إلى فرض حقائق بديلة مشوهة للصراع السياسي على السلطة في سوريا يجئ هذه المرة من قلب الثورة السورية نفسها وتتصدره فصائل جهادية سورية فاعلة على الأرض، مثل أحرار الشام وجيش الإسلام وصقور الشام وبعض الكتائب الأخرى التي اجتمعت في اسطنبول، أخيرا، في ندوة دعت لها هيئة "شام الإسلامية" تحت عنوان "الحل السياسي والتمثيل السياسي"، بحضور عدد من أعضاء "الائتلاف الوطني" المحسوبين على كتلة المجالس المحلية، ودرست الفصائل عدة خيارات لتؤمن لنفسها التمثيل السياسي المطلوب في الساحة السياسية السورية خاصة بعد الانتصارات الأخيرة على الأرض، والحديث عن قرب سقوط النظام، وكان من أبرز الخيارات الانضمام للائتلاف الوطني المعارض، وطرح خطة لإصلاحه وتوسعته باتجاه استبدال أعضاء كتلة الأركان والحراك الثوري بأعضاء ممثلين عن هذه الفصائل.

لا غبار على الانضمام للائتلاف، ولا على ضرورة إصلاح وتطوير مؤسساته، ولا على التمثيل السياسي، لكن هذا الخيار الموضوعي يواجه عدة مشاكل أبرزها أنه مرتبط بتحقيق إصلاحات جذرية على مستوى هيكلة الائتلاف ووثائقه السياسية، كما قال أحد المشاركين في ذلك الاجتماع، ومن أبرز النقاط المطلوب مناقشتها تغيير الخطاب السياسي للائتلاف على ضوء أن بعض الفصائل لديها مشكلة مع مفهوم الدولة المدنية الديمقراطية، بوصفها هي ذاتها الدولة العلمانية، وبالتالي لن تقبل أن تحمل الوثائق هذه الكلمة، التي من الممكن أن تستبدل بصيغة أخرى تقول: "يهدف الائتلاف إلى الوصول إلى عملية سياسية تمكن الشعب السوري من اختيار هوية حكومته ودولته".

هذا السياق إذا ما شق طريقه في واقع المشهد السوري المعارض، فإنه سيعني بالضرورة تكريسا للصراع وتماهيا مع المسار التاريخي التقليدي، الذي يقف على النقيض من مقاصد الثورة السورية المعاصرة، التي دفع السوريون ثمنا باهظا لها، وسيقود بالضرورة إلى مزيد من الحروب الأهلية والدينية والطائفية الجانبية، وسيصب، في نهاية المطاف، في بوتقة إعادة انتاج أدوات المسار التمويهي ذائع الصيت.

كاتب فلسطيني

آفاق وقابليات التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية

د.حبيب حداد

انتفاضات الربيع العربي التي تفجرت قبل اكثر من أربع سنوات في العديد من البلدان العربية، والتي رفعت مطالب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ، كانت في جوهرها مشروع ثورات مجتمعية تحررية شاملة .ومن اجل بلوغ هذه الغاية كان لا بد لتلك الانتفاضات أن تواصل سيرورتها نحو بناء أنظمة حديثة، أنظمة مدنية ديمقراطية تنقل هذه البلدان من دول الرعايا المهمشين الى دول المواطنين الأحرار المتساوين في الحقوق والواجبات ،الدول التي يعبر كل منها عن الإرادة الجماعية لشعبها. ويعمل من أجل التقدم والخير العام لجميع أبنائها .

لقد انطلقت تلك الانتفاضات أساسا استجابة لضرورة موضوعية أملتها الأزمة العميقة والشاملة التي عاشتها المجتمعات العربية في الدول والكيانات التي تحتويها .،فهذه الانتفاضات الشعبية العفوية لم تأت إذن بفعل عوامل أو مخططات خارجية كما يذهب البعض في محاولة تحديد أسبابها، التي هي قبل كل شيء أسباب داخلية في مجتمعات توقفت عن مواكبة التطور الإنساني الطبيعي منذ قرون، بما يعنيه ذلك من تراكم واستفحال كل عوامل الركود والعطالة من جهة، وافتقاد أهم مقومات القدرة الذاتية على مواصلة مسيرة التطور والحداثة من جهة أخرى، فالواقع إن هذه الأزمة العامة التي تختلف في بعض خصوصياتها من بلد لآخر لم تكن أزمة عارضة أو جزئية تطال بعض جوانب المجتمع، بل كانت ازمة شاملة لكل بنى تلك المجتمعات الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولقد تجلت أبعاد ومظاهر هذا الوضع المازوم بعد نيل تلك الدول استقلالها الوطني، ومواجهتها مهمات وتحديات عملية بناء الدولة الحديثة ،دولة الحق والقانون والمؤسسات. حيث عرفت تجارب متتالية في هذا الميدان، فمن مرحلة الديمقراطية الليبرالية التي لم تعمر طويلا إلى الأنظمة العسكرية، إلى ما سمي بالديمقراطية الشعبية و تجربة الحزب الواحد والقائد، إلى دولة الشخص الواحد، حيث تحولت الأنظمة التي كان يفترض انها جمهورية إلى أنظمة سلطانية، حيث ولاية الحاكم الملهم تمتد مدى الحياة، وحيث ينتقل هذا الحق الالهي من بعده لأبنائه .

لقد تفجرت ثورات الربيع العربي لأن الأنظمة التي تحكمت بمصائر الشعوب العربية منذ عقود بعيدة لم تكن هي نفسها راغبة أو قابلة لأي إصلاح حقيقي. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بعد انقضاء هذه السنوات على ثورات الربيع العربي هو: لماذا لم تنجح تلك الثورات ،اذا استثنينا تونس طبعا –في تحقيق أهدافها ؟؟؟ بل ولماذا انحرف بعضها عن المسار الصحيح الشعبي السلمي الحضاري كما حدث في كل من ليبيا واليمن وسورية والعراق، حيث تحول طابع انتفاضات الربيع العربي من صراع وطني مجتمعي من أجل الإصلاح والتغيير إلى حروب أهلية داخلية فيما بين المجموعات المسلحة الإرهابية التكفيرية على أسس طائفية ومذهبية وإثنية وجهوية ، وإلى حروب بالوكالة بين الأطراف الإقليمية والدولية . بالنسبة لهذه الثورات المغدورة والتي حرفت عن سكتها الصحيحة، وما تواجهها الآن بلدانها من أخطار وتحديات مصيرية تهدد وجودها كدول ومجتمعات ، وخاصة بالنسبة للمآل الذي انتهت اليه الثورة السورية التي سنركز حديثنا عليها فيما يلي، فإن كل المتابعين للشأن السياسي العام من أصحاب النظرة الموضوعية يجمعون اليوم على أن إخفاق هذه الثورة ، وبالتالي الوضع المأسوي الذي تعيشه سورية اليوم، إنما يعود إلى عاملين :أولهما افتقاد تلك الثورة إلى رؤية سياسية واضحة ترسم مهمات وشروط الانتقال إلى المستقبل الديمقراطي المنشود، وهذا الأمر ناجم بدوره عن افتقاد الثورة حتى الآن لقيادة كفوءة في مستوى تطلعات وآمال لشعب السوري، وثانيهما انجرار الحراك الشعبي السلمي نحو التسليح والعسكرة كردة فعل على الأسلوب القمعي الوحشي الذي واجه به النظام مطالب الجماهير المشروعة، وكانت النتيجة أن اصبحت الجغرافيا السورية والشعب السوري نفسه ساحة مشرعة ووقودا جاهزا لتصارع كل الأجندات والمصالح الأجنبية في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

كانت انتفاضات الربيع العربي الفرصة التاريخية التي طال انتظارها بالنسبة للكيانات العربية كي تبني ذاتها، وتمتلك إرادتها الحرة، وذلك بإنجاز التحول الديمقراطي الحقيقي الذي يفتح الآفاق أمامها لمواكبة مسار التطور العالمي ،لكن الهم الأول اليوم أمام تلك الشعوب التي اجهضت ثوراتها، وفي مقدمتها الشعب السوري، هو إنجاز برنامج الإنقاذ الوطني المتمثل بالحفاظ على كيان الدولة والمجتمع، وصيانة وتحصين الوحدة الوطنية، واستعادة مقومات الاستقلال الوطني من تحت ركام الخراب والدمار وفاءً لتاريخ شعبنا ومعاناته، وما قدمه من تضحيات جسام. هل تنجح المجتمعات العربية في الأمد المنظور في بلوغ هذه الغاية ؟ وهل ينجح السوريون في إنقاذ وطنهم بعد النتائج والدروس التي استخلصوها منذ انطلاقة ثورتهم ؟

فإذا ما قدر لهذا الصراع العبثي المدمر أن يتوقف اليوم قبل الغد فإن سورية تحتاج الى عقد أو عقدين من الزمن على الأقل ،لا إلى سنوات معدودات كما يتوهم البعض، كي تستعيد عافيتها وتستكمل بناء مقومات الحياة الديمقراطية السليمة. ولاشك أن الخطوة الأولى في هذا المسار، أن سورية بحاجة إلى عقد اجتماعي وميثاق وطني جديدين، يؤسسان لدولة الشعب، ويرسمان صورة المستقبل المنشود.

المجتمعات العربية اليوم في تطلعها المشروع للحاق بقطار التقدم والحداثة ،لا بد لها من ثورة ثقافية تعليمية، وفي قلب تلك الثورة إنجاز عملية الإصلاح الديني. تلك هي في رأينا الثورة المفقودة والملحة والتحدي الأكبر الذي يواجه مجتمعاتنا العربية إذا كان لها أن تحيا حياة العصر.

الصراع المسلح مستمر في اليمن ...والمصير ما زال مجهولاً

موسى القلاب*

بدأت بوادر الانهيار في النظام السياسي اليمني منذ عام 2010، أي قبل بداية ما يسمى بالربيع العربي، حيث الحكومة المركزية في صنعاء تتقاتل مع الحوثيين في الشمال من جهة، وتقاتل تنظيم «أنصار الشريعة» أي تنظيم «القاعدة» في المحافظات الجنوبية التي أعلنت من قبل التنظيم ولايات إسلامية. في حين كانت الدلائل تشير إلى أن الرئيس اليمني آنذاك، علي عبد الله صالح له علاقات قوية مع بعض التنظيمات الجهادية، أو ربما هو من أوجد بعضها لتكون تابعةً له يحركها كيف يشاء وأينما يشاء.

وصلت الشكوك لدى الاستخبارات المركزية الأمريكية إلى اعتبار أن علي عبد الله صالح هو من (خطط أو وافق أو غض النظر) عن عملية ضرب– المدمرة الأمريكية «كول» عندما كانت ترسو في ميناء عدن قبل عدة سنوات. حيث رفض إشراك محققين أمريكيين في عملية استجواب المتهمين الذين كانت الشكوك تحوم حولهم، حتى لا يصل الأمريكيون إلى حقيقة مفادها أن ثمة تنظيم إرهابي يعمل لأجندة صالح الشخصية، ونفذ هذه العملية ضد المصالح الأمريكية في هذه المنطقة. لماذا؟ لأن صالح كان يريد أن يكرس دوراً طويل المدى لنفسه ولنظامه الأمني والسياسي تحت مظلة مكافحة الإرهاب، وبرعاية أمريكية. لكن هذه الورقة حُرقت ولم تعد أكذوبة الاستخبارات اليمنية تنطلي على أحد، فانقلب السحر على الساحر، وجرى وضعه أمريكياً على القائمة السوداء، لكن بصمت.

من جهةٍ ثانية، بذل صالح جهوداً مضنيةً منذ أكثر من عقدين من الزمن لإقناع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، بضم اليمن إلى الأمانة العامة للمجلس، أو أن تحظى اليمن بعضوية شبه فخرية أو بالدولة الأكثر رعايةً من قبل المجلس مقارنةً بدول الجوار اللصيق بدول الخليج، مثل الأردن والعراق. لكن صالح فشل فشلاً ذريعاً بهذا الخصوص، إذْ أنه اراد أن يحول اليمن بعد أكثر من ثلاثة عقود من الفساد والمحسوبية واللعب على التناقضات الداخلية اليمنية، إلى نظام جمهوري وراثي كسوريا الأسد، ومصر حسني مبارك، وربما قبل ذلك عراق صدام حسين. أو إذا لم يتسنَ له ذلك، فإنه يرى أن يفجر بنية دول مجلس التعاون، لا سيما وأن اليمن غير مؤهل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وإدارياً وتعليمياً للانضمام إلى هذه المنظومة المتناسقة إلى حدٍ كبير. عندها سيكون اليمن قنبلةً موقوتةً تدمر الخليج، وهذا ما حاول صنعه قبل تركه مقر الرئاسة اليمنية، وبعد ذلك عندما رضخ مراوغةً للمبادرة الخليجية فيما بعد.

بدأ الربيع العربي يضرب اليمن كغيره من الدول العربية التي نخر الفساد أنظمتها السياسية حتى النخاع. فبدأت بوادر الانهيار تلوح بالأفق، وحاول صالح أن يتمسك بمكونات اليمن القبلية والعسكرية والسياسية بطريقته الخاصة، للمراوغة والمماطلة والتسويف. لكن رد وموقف واستجابة دول مجلس التعاون كان أسرع مما يتوقع، حيث تقدموا بمبادرة لإنقاذ اليمن، عُرفت بالمبادرة الخليجية، للمصالحة وحل الأزمة اليمنية. بناءً على هذه المبادرة، جاء عبد ربه منصور هادي، ليتسلم زمام الحكم في اليمن، حيث بقية فصول المؤامرة للعبث باليمن وتدميرها أصبحت معروفة للجميع عندما قرر صالح إفشال المبادرة الخليجية، وطرد هادي من الرئاسة اليمنية. ذلك على الرغم من أن هادي كان رفيق دربه لسنوات طويلة ومنع انقسام اليمن إلى جنوبي وشمالي، وقبل أن يكون نائباً لصالح. فتحالف الأخير مع الحوثيين أعداء الأمس، واحتفظ بالحرس الجمهوري وقوات النخبة لصالحه، وتمكن من شراء ولاءات عسكرية في المناطق العسكرية السبعة، والمحافظات الاخرى، وولاءات قبلية خصوصاً في الشمال اليمني. بقيت هذه الولاءات أغلبيةً صامتةً حتى اليوم، لتنحاز إلى من يدفع أكثر، أو يوعدها بمناصب أعلى في حال فشل الحوار الوطني اليمني، وتم لصالح ما خطط له في الظلام ومن وراء الكواليس. قام الحوثيون بتنسيق خيوط المؤامرة مع صالح بوضع الرئيس الشرعي المنتخب هادي تحت الإقامة الجبرية، إلى أن تمكن أخيراً من الخروج سراً إلى عدن، ثم السفر من عدن إلى قمة شرم الشيخ في مصر، وصولاً إلى العاصمة السعودية الرياض، كمقر مؤقت لحين انتصار الشرعية وهزيمة أعدائها.

جاءت «عاصفة الحزم» للتحالف العربي لتهشيم القوة العسكرية للحوثيين وحليفهم صالح، ومنع إيران من مد جسور جوية وبحرية للحوثيين، وبقرار دولي، وتم لها ما أرادته إلى حدٍ كبير. ثم جاءت عملية «إعادة الأمل» من أجل عمليات الإغاثة والإنقاذ للمدنيين اليمنيين، الذين يعانون نقص مياه الشرب والطعام والوقود والغذاء والمواد الطبية والكهرباء، والأهم من ذلك غياب الاستقرار والامن، مع بدء ما يمكن تسميته بالحرب الاهلية في اليمن.

أما الوضع اليمني اليوم، فيقف على مفترق طرق، بين «عاصفة الحزم» التي تم إعلان انتهائها شكلياً أما فعلياً فما زالت باقية، وبين عملية «إعادة الأمل» التي لا يسمح الوضع اليمني في الداخل مع احتدام المعارك والقتال، بأن تكون هنالك عمليات إغاثة إنسانية من دون تدخل الحوثيين وقوات صالح الذين يملكون فعلياً زمام المبادرة على الأرض. في حين يمسك التحالف بزمام المبادرة في الجو والبحر على حدٍ سواء، لكن الأوضاع المعيشية في ظل هذه التناقضات تبدو أقرب إلى الجحيم في اليمن أكثر من أي وقتٍ مضى.

في الختام، يبدو أن الصراع المسلح في اليمن مستمر، وأصبح على درجةٍ عاليةٍ من التعقيد والفوضى، وأخذ يستعصي على الحل، وعليه فإن المصير ما زال مجهولاً.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

أهم معوّقات التقدم العربي

د. عبدالله تركماني *

ينطوي الوضع العربي على عدد من المعوّقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون النهوض الحضاري: تضخم دور سلطة الدولة، وغياب الدور الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني، وضعف الالتزام باحترام القانون في أغلب المجتمعات العربية، بل الافتقار إلى سيادة القانون وتساوي كل المواطنين حكاماً ومحكومين أمام القانون، مما جعل معظم الناس يعيشون ثقافة تولد أجيالاً عربية لا تحترم القانون، وتنظر إليه على أنه تنظيم لردع الأقلية غير المنضبطة، وليس نظاماً لضبط الحقوق والواجبات وتحديد المسؤوليات.

ثم أنّ مسألة الفشل والنجاح قد بلغت عندنا حداً تجاوز المعمول به لدى سائر الشعوب تحت أية اعتبارات، إذ يحمل مفهوم الانتصار مضامين خرافية في ظل "النزعة الظافرية" التي تعم فضاءنا العربي، غير خاضعة لمعيارية عقلانية، تستمد المشروعية والزخم في ذاتها، ولا تأبه بالوقائع والحسابات العقلانية.

وإذا كان ليس عيباً أن تنظر الأمم إلى ماضيها كي ترسي دعائم تقدمها، فإنّ عيب أمتنا أنها ظلت منبهرة بماضيها لا تنظر إلا لما هو مشرق فيه حتى توقفت عن التقدم. إنّ العرب هائمون بماضيهم لأنهم كتبوا صفحات مشرقة من التاريخ الإنساني لقرون، لكنهم ظلوا خارج هذا التاريخ لقرون أيضاً. لقد أضاعوا الطريق الذي قادهم ذات يوم نحو الحضارة فبحثوا عنه، ولكن دون جدوى، فالالتحاق بركب الحضارة مجدداً ودخول التاريخ من بابه الواسع يقتضي معرفة كيف خرجوا منه من الباب الضيق.

ومن المهارات التي يحتاجها العالم العربي، والتي تنقصنا كأفراد ومجتمعات، تأتي مهارة تحديد الأولويات، حسب تعبير الدكتور عبد الملك خلف التميمي: هل هي قضية فلسطين بعد مرور 67 عاماً على اغتصابها وقيام إسرائيل ؟ أم الأمن المائي العربي ؟ أم الحروب الأهلية وقضية المكوّنات القومية والطائفية في بعض الدول العربية ؟ أم مشكلات الحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية ؟ أم أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة ؟ أم أزمة الفساد وضرورة الإصلاح ؟ أم الخلل في التركيبة السكانية لبعض الدول الخليجية ؟ أم أزمة التيارات الفكرية والسياسية ؟.

إن غياب سلم للأوليات في حياتنا – كأفراد ومجتمعات – له نتائج سلبية لا تُعد ولا تحصى، وقد آن لنا أن نتعلم من تجاربنا، وندرب الجيل القادم على مهارة بناء سلم الأولويات في حياته.

ومن المعروف أنّ معظم دول العالم تعمد إلى وضع استراتيجيات خاصة بها، تحدد من خلالها الخيارات المتاحة وطريقة تعاطيها مع شؤونها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية لفترات زمنية معينة، وبعض هذه الاستراتيجيات توضع للتعاطي مع الشؤون الإقليمية والدولية، وتكون بمثابة «خريطة طريق» تستدل من خلالها على السبل والوسائل التي تمكّنها من تحقيق أهدافها. والاستراتيجيات تستهدف جمع كل الطاقات والإمكانات وعوامل القوة بمختلف جوانبها التي تمكّن الدولة من استخدامها لمواجهة الاحتمالات كافة، وبما يمكّنها من النجاح. فهل لدى دولنا العربية استراتيجيات واضحة ومحددة تتعامل من خلالها مع الواقع الراهن، ومع التطورات والمستجدات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، بحيث لا تجد نفسها فجأة في مأزق أو أزمة لا تعرف كيف تتعامل معها أو تواجهها.

ومن خلال ما هو واضح وقائم، لا يبدو أنّ الأمر كذلك، فمعظم دولنا العربية تتعامل مع المستجدات يوماً بيوم من دون وجود خطة أو رؤية أو استراتيجية، وإلا لما كان وضعنا العربي في مثل هذه الحالة من الهشاشة والتراخي والضعف والتمزق، حيث تم التخلّي عن المسؤوليات في تحمل وزر كل المشكلات والأزمات التي تهدد الدول العربية، وترك الساحة للآخرين يعبثون بها وبمقدّراتها، ويرسمون لها حاضرها ومستقبلها.

في حين أنّ الحكومات التي تحترم شعوبها وتحافظ على مصالحها، لا تتخذ موقفاً من قضية من القضايا إلا بعد دراسته في مراكز أبحاث استراتيجية تضم أفضل الخبراء وأقدر الباحثين في مختلف التخصصات. ولا أعتقد أنّ أغلب حكوماتنا العربية تعتمد هذه الطريقة، لأنها أولاً تعودت أن تسمع من الحاشية المحيطة بها أنها على درجة كبيرة من العصمة تجعلها لا تحتاج لغيرها، وثانياً لا تستمد قراراتها من المؤسسات التي هي شبه غائبة أصلاً، وثالثاً هي لا تملك حريةً في اتخاذ القرار واستقلالاً في الإرادة.

إنّ مشكلتنا تكمن في إخفاء العلل وتجهيلها ورفض الاعتراف بالواقع المرير ودفن الرؤوس في الرمال، هروباً من مواجهة الحقائق والمصارحة في تحديد الأسباب وتوصيف العلاج. فالتأجيل هو الأساس، والتسويف هو سيد الموقف، والتجميد هو سيد القرارات، لعل الزمن يحل المشاكل من دون جهد يُبذل، أو لعل عامل الوقت يتكفل بدفنها وطيها في عالم النسيان.

بل أنّ بعض خبراء هذه الحكومات دأبوا على التشكيك في عالمية الخبرة السياسية الإنسانية، وما أفرزته من صياغة لعلاقة الدولة والمجتمع والفرد المواطن، والدفع بعدم صلاحية المعايير الأممية والشرعة العالمية لحقوق الإنسان للاسترشاد بها في البلدان العربية. وواقع الأمر أنّ فساد مثل هذه النظرة لا يرتبط أساساً بعدم دقة بعض جزئياتها، وإنما بتجاهلها المشترك الإنساني في الخبرات التاريخية المتنوعة ومعايير التقويم الموضوعي للأخيرة، فضلاً عن تناسيها مغزى ما تنطوي عليه تدفقات العولمة في عصرنا الراهن.

إنّ رهان إخراج العالم العربي من أزمته الحالية يتوقف على إعادة قراءة التاريخ قراءة واقعية، بعيدة عن اليأس القاتل والتفاؤل الحالم. هذا هو المسار الأمثل للتغيير، مسار يجعلنا قبل كل شيء نغيّر ما بمجتمعاتنا العربية من عيوب ترسخت عبر التاريخ، فنضع بذلك اللبنة الأولى لتطور قد يلحقنا بركب الحضارة من جديد ويمنحنا فرصة جديدة لدخول التاريخ مرة أخرى. لم تعد القضية هي معرفة طرق التقدم، فتاريخ الإنسانية والأمثلة التي نشاهدها أمامنا في كل مكان قد أشارت منذ أمد طويل إلى المسالك التي تقود إلى الصعود. القضية هي إيجاد الأداة المجتمعية الفاعلة التي تقلب الأحلام والرغبات والأقوال إلى واقع يلمسه المواطن.

أليس من المعيب، في زمن تطور فيه مفهوم المواطنة في العالم، أن نطرح نحن العرب سؤالاً قد يبدو بدائياً ومضحكاً وهو ما إذا كنا في أوطاننا مواطنين أم رعايا ؟

* كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية